

دعا الى إيجاد هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء نكد: نعمل لتأمين الكهرباء ٢٤ / ٢٤ لمنطقتنا

الدول الأوروبية حولنا يذهبون باتجاه لامركزية كهربائية، لم يعد من دولة في العالم تدفع أموال على الكهرباء سواء سوريا أو إيران أو فلسطين أو الصين أو في البلدان الاشتراكية. القطاع الخاص يقوم بالتنفيذ وفق خطة BOT ليعود المعمل مجاناً للدولة بعد فترة ١٠ أو ١٥ سنة والمفروض إيجاد هيئة ناظمة، كما وجدت هيئة ناظمة لقطاع النفط مفروض إيجاد هيئة ناظمة لتوليد الطاقة وأن يكون لكل منطقة معمل انتاج وبذلك نكون قد حققنا الاستقرار والإنتاجية.

وكانت كلمة باسم الاعلاميين القاها الزميل محمود شكر، شكر فيها نكد على هذه المبادرة السنوية، معتبراً أن الصحافة البقاعية تقف الى جانب مشروع نكد، لأنه مشروع حق لكل مواطن في ظل هذا التقنين القاسي وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة».

وبذلك نتخلص من مافيا المولدات ومن التلوث البيئي وعندها نكون قد خلقنا فرص عمل جديدة في منطقة البقاع بدل نزول الشباب الى العاصمة أو الهجرة الى الخارج، وبذلك يمكننا ترسيخ وجودهم في البقاع، بالإضافة الى إيجاد حلقة اقتصادية حيث الأراضي الشاسعة واليد العاملة الرخيصة على ابواب الوطن العربي. وأضاف «هذا مشروع انمائي وليس مشروعاً سياسياً ولم نعد نستطيع العيش بالظلمة والظلام، اليوم تتعرض زحلة وقضائها الى ١٨ ساعة تقنين، يعني عدم وجود كهرباء في منطقتنا ولا نستطيع ان نكمل بهذه الطريقة. نحن سنطرق كل الابواب واتكأنا على المجتمع المدني والاعلام وفي العام الجديد سنكمل بهذا المشروع في العام ٢٠١٣ يكون انتاجنا ٢٤ / ٢٤ ونكون قد انتهينا من كابوس المولدات بفاتورة واحدة ونكون قد حققنا اللامركزية الكهربائية، اليوم كل

دعا مدير عام شركة كهرباء زحلة اسعد نكد، لإيجاد هيئة ناظمة كما وجدت هيئة ناظمة لقطاع النفط وأن تكون مهمة هذه الهيئة توليد طاقة الكهرباء، وأن يكون لكل منطقة معمل للانتاج وبذلك نكون قد حققنا الاستقرار والإنتاجية. كلام نكد جاء خلال تكريم اعلاميي زحلة والبقاع لمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة.

واكد نكد بقاءه على الوعد بالنسبة لمشروع انتاج كهرباء زحلة وهو سيشمل زحلة و١٧ بلدة واكثر من ٥٥ الف مشترك سيحصلون على التيار ٢٤ / ٢٤ ساعة بفاتورة واحدة اقل من ٣٠ الى ٤٠ بالمنة من الفاتورتين التي يدفعها المواطن في منطقة البقاع وهو يدفع لله امبير نحو ٢٠٠ الف ليرة لاصحاب المولدات واذا انتجنا واعطينا ٢٤ / ٢٤ نوفر على المواطن نحو ٤٠٪ من مجموع الفاتورتين، وبذلك يستطيع كل الناس دفع هذه الفاتورة.